النهر وتطهر الارض ان كانت رخوة بصب الماء عليها ثلاثا لانها تتشرب ما عليها من الماء وان كانت صلبة اي يابسة قالوا يصب ثم يتشف بخرقة ونحوها لانها لا تتشرب الماء بفعل ذلك ثلاثا اي ثلاث مرات وان صب عليها الماء كثيرا حتى ذهبت النجاسة وذهب اثرها واريح ريحها والونها وتركت حتى جفت بالشمس او بالريح طهرت وكذا تطهر اينما يابس ذهب اثر للصلاة لا للتيمم وكذا يطهر بالبيس كل ما كان ثابتا فيها كالحيطان والاشجار والكلا والقصب وغيره ما دام قائما عليها وهو المختار كما في الخلاصة وكذا الاجر المنوش لا الموضوع للنقل والحصى والكلس والاجر فان تشرب النجاسة كالجر الرمي فكالارض والا كالخزف الصير فيه والمذكور في غيرها انه لا يطهر الا بالغسل ويدخل في القصب الخص بضم المعجمة وبعدها صاد مهملة البيت من القصب والمراد به السترة التي تكون على السطح من القصب كذا في شرح الوقاية فيه بالارض لان الثوب ونحوه لا يطهر بالبيس وقالوا لو احترقت الارض بالنار فتيمم بذلك التراب جاز على الاصح وكذا يطهر النهر وكذا يطهر الغسل غير المزيل والخف يدلكه في الارض وهو المسح بالتراب كما عبر به في الاصل الا انه صرح في الجامع بانه لو حكه او حته بعد ما يبس طهر قال المشايخ لو لا في الجامع لشرطنا المسح بالتراب لان له اثرا في الطهارة بخلاف الحك حتى يزول ما اتصل به ان كان كثيفا اي ان كان له جرم سواء جف او لا عند الثاني وقيد بالجفاف والغنوي على قوله بشرط عدم بقاء الاثر كالخزف الكائن بشق زواله وان كان ما اتصل به رقيقا كالبول والخمر فما يتصل به من الرمل والتراب له جرم يشير بهذا الى ان الاولى بين ان يكون الجرم منه او من غيرها وهو الصحيح كما في الشرح وفي البحر وهو الاصح وما فيه صقالة كالسيف والسكين والمراة يطهر بمسحه بتراب او خرقة او نحوه

والتنضيف

والتنضيف من ذلك والفرش بالغسل لما روي ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يقتتلون الكفار بسيوفهم ثم يمسحونها ويصلون معها ولان غسل السيف والمراة ونحوه يفسدها فكان فيه ضرورة ولا فرق بين اليابس والرطب ولا بين ما لا جرم له وما لا جرم له ثم قيل يطهر خفيفة بغير رواية حتى لو قطع به البطيخ او اللحم يحل اكله وقيل تغلظ النجاسة ولا تطهر وقد فرغ من الوسيلة شرع في المقصود فقال

باب الصلاة

تعتمد الكلام على معنى الباب لغة واصطلاحا والصلاة في اللغة الدعا قال تعالى وصل عليهم اي ادع لهم وانما عدي بعلى باعتبار لفظ الصلاة وقال الشاعر تقول ابنتي وقد قربت من نحلا يا رب جنب ابي الاوصاب والوجعا عليك مثل الذي صليت فاغتمضي نوما فان لجنب المر مضطجعا وفي الشريعة عبارة عن الافعال المخصوصة المعهودة وفيها زيادة مع بنا معنى اللغة فتكون من الاسما المغيرة لا المنقولة والفرق بين التغيير والنقل ان التغيير ما اخذ فيه المعنى اللغوي وزيد عليه قيود شرعية والنقل ما هجر فيه المعنى اللغوي ونقل الى حقايق شرعية وقد اختلف الاصوليون في الالفاظ الدالة على معان شرعية كالصلاة والصوم هل هي منقولة ام مغيرة قيل بالاول قال في الغاية وهو الظاهر لوجودها بدونه اي الدعا في الاول وقيل بالثاني وانما زيد على الدعا في الاركان المخصوصة واطلق اخيرا على الكل فايدة فرضت الصلاة في الاسرا ليلة السبت لسبع عشرة خلت من رمضان قبل الهجرة بسنة ونصف قالوا في النهر للصلاة جار ومجرور خبر مقدم شروط مبتدا موخر وسيوفي الابتدا به وان كان نكرة لتاخيره والشروط جمع شرط محركا وهو في اللغة العلامة اللازمة للشي ومنه اشراط الساعة اي علاماتها اللازمة لها وفي الشرع ما يتوقف عليه وجود الشي